http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1509) السنة السادسة - الأحد (17) أيار 2009

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

في العلاقات التضامنية للشعب الكردي

القسم الرابع عشر

فلك الدين كاكايي

مما تبقى لاستكمال المصالحة العربية الكردية في هذه المرحلة، نشير بصورة رئيسية الى مايلي:

١- إزالة الغبن والحيف في المناطق الكردستانية خارج حدود الإقليم، وهي ما تسمى ((بالمختلف عليها)). فهي محسوبة من وجهة النظر الكردية إلا ان الآخرين يختلفون حول هوية السكان الثقافية والنسبة العددية وشكل العلاقة الإدارية لهذه المناطق بالإقليم أو بالمركز. ويبدو أن المجتمع الدولي أصبح طرفاً في طريقة حل هذه المشكلة التي ان بقيت، ربما كانت تهديداً لما تحقق من استقرار وامن في البلاد. لذا وجب تطبيق المادة الدستورية ١٤٠ وحسم المشكلة في كركوك والمناطق الأخرى، أما بقاؤها معلقة فهي بمثابة تهديد دائم.

ولنعتبر مما حصل في سنوات ١٩٧٠ – ١٩٧٤ حيث كان ينبغي بموجب أتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ حل مشكلة كركوك بعد اجراء احصاء سكاني دقيق للتأكد من نسب التركيب السكاني للمدينة والمحافظة بغية أتخاذ قرار حول علاقتها ((بمنطقة الحكم الذاتي)).

فالنظام السابق أرجأ الإحصاء دون مُبرر مما ترك مشكلة كركوك سبباً لتفجير الوضع فيما بعد. وكان النظام قد أستأجر شركة يونانية محايدة لأجراء إحصاء سرّي، سرعان ما أوقف النظام نفسه عمل الشركة سنة ١٩٧١ وقرر إلغاء نتائج الإحصاء وإبقاءها في سرية تامة. أما السبب فكما يبدو ان الإحصاء كان منصفاً للكرد. ونفذ النظام بعد هذا الإحصاء السرّي سلسلة قاسية لتغيير التركيب السكاني للمدينة، استمرت من سنة ١٩٧١ حتى ٢٠٠٣، ألاّ ان المعلومات الأولية التي توفرت أمام المجتمع الدولي والعراقيين أنفسهم بعد سقوط النظام قبل خمس سنوات تبين ان الاستفتاء الحر حسب المادة ١٤٠ سيكون لصالح إقليم كردستان. ما جعل بعض الأوساط في الحكومة المركزية الفيدرالية وخارجها تحاول ما امكن تأجيل الاستفتاء في كركوك وغيرها بل وتدعي ان المادة ١٤٠ أصبحت ((مادة ميتة))! هذا التعنت سيلحق ضرراً بالغاً بمستقبل العلاقات.

ولما كان حل هذه المشكلة مرتبطاً ارتباطا وثيقاً بالعلاقات المستقبلية للشعبين العربي والكردي، فينبغي حلها دستورياً وسياسياً لإزالة أهم عقبة متبقية على طريق تعزيز المصالحة العربية الكردية.

قانون للاعتذار وآخر للتعويض:

٢- إزالة الشعور بالغبن التاريخي والإقصاء والتهميش وذلك بان تصدر الدولة العراقية الحالية (باعتبارها امتداداً للدولة العراقية منذ نشأتها) قانوناً للاعتذار من الشعب الكردي وكافة ضحايا عمليات الأنفال والقصف الكيمياوي والترحيل وتغيير الطابع القومي والسكاني، كذلك ان تصدر قانوناً مماثلاً للاعتذار من كافة مكونات العراق الأخرى لما لحق بها من اضطهاد وأضرار مادية ومعنوية على أيدي أجهزة الدولة العراقية إبان النظام السابق.

٣- ان تصدر الدولة العراقية قانوناً بتعويض الشعب الكردي معنوياً ومادياً وتعويض الأفراد كذلك، ورفع الشعور بالحرمان والحيف عن كل فرد.

كذلك ان تصدر قانوناً مماثلاً لتعويض ضحايا النظام السابق كافة من أبناء الطوائف المختلفة والأحزاب والمنظمات السياسية والثقافية والأفراد على كل المستويات.

إن صدور قوانين الإعتذار والتعويض ستزيل كابوساً ثقيلاً جاثماً على صدور المواطنين من مختلف المكونات، لأن في ذلك تحقيقاً للعدالة والإنصاف ورفع الغبن ولو انه يأتي متأخراً. وهو ما سيعزز المصالحة العامة ، ومنها المصالحة العربية الكردية.

ضرورة مواصلة المساءلة والمحاكمات:

٤- مواصلة المحاكمات للمتهمين بارتكاب الجنايات والجرائم بحق أي مواطن، لاستكمال تحقيق العدالة حيث ان قرارات المحكمة الجنائية العليا أجابت على قدرٍ مهم من أهداف وآمال المواطنين كرداً وعرباً وغيرهم في العدالة والحق. فيمكن تشكيل محاكم عليا مختصة أخرى لمواصلة المحاكمات.

فإذا كانت المصالحة المطروحة مع البعثيين تستند إلى التمييز بين الأبرياء أو المتهمين بجرائم بسيطة من جهة والمذنبين الكبار المتورطين في جرائم بحق الشعب من جهة أخرى، فإن العدالة تقتضي الإسراع في تبرئة من يستحق وأنصاف من يمكن للشعب ان يتصالح معه، وإنزال العقوبة بمرتكبي الجنايات. كلما جرى ذلك بسرعة كان أفضل لأنه يزيل عقبات كبيرة أمام المصالحة العامة ويبعث الاطمئنان والثقة في النفوس.

اذ لا سلام بدون عدالة.

فالمحامون إلى محاكمات علنية حتى الآن قليلون جداً نسبة الى عدد المتورطين في الجرائم بهذه الدرجة أو تلك.

فينبغي الإسراع في حسم الأمور قضائياً للإسراع في تحقيق المصالحة العامة... يرتبط ذلك أيضاً بالمصالحة الكردية الكردية، والمصالحة الداخلية لأي تكوين آخر. ففي الحالة الكردية ثبت تورط مئات الأكراد المتعاونين مع النظام السابق في جرائم كبرى، منها الاشتراك في عمليات الأنفال، لازالت مصائرهم وقضاياهم معلقة، في حين يطالب الضحايا وذويهم الإحياء بضرورة ملاحقة هؤلاء المتهمين قضائياً وحسم القضايا حسب القانون، خاصة قضايا المحالين إلى المحكمة الجنائية العليا.

وربما وجدت مشكلات اجتماعية مماثلة بين تكوينات عراقية أخرى خاصة السنة العرب.

ايجابيات وسلبيات العفو العام المطلق:

بعد أتمام قضايا المحاكمات وتصفية الملفات، يمكن للدولة، وينبغي عليها، إصدار عفو عام شامل وفتح صفحة جديدة بين أبناء مجتمع واحد، لأزالة العقبات القانونية أمام عودة كل من تثبت براءته أو من يتبين ان مسؤوليته ضعيفة وتورطه هامشي، عودتهم الى المجتمع والحياة السياسية الطبيعية. فإذا ما جرت محاكمات جدية علنية لبضعة مئات من المسؤولين الآخرين المعروفين، كما أجرته المحكمة الجنائية العليا، لتم تحقيق الفصل الأساسي من العدالة، وسنحت فرصة إصدار عفو عام. ولا ضير في ما اذا شملت المحاكمات بضعة آلاف منه، فهو افضل لهم خاصة من يثبت كون مساهمته بسيطة.

أما إصدار عفو شامل بدون استكمال عمليات المساءلة والمحاكمة فسوف يبقى كثيرون خارج طاولة العقاب القضائي مما يبقى خللاً اجتماعياً يؤرق الضحايا.

لسنا ندعو الى الانتقام أو إنزال عقاب قاس بالجميع، فهم ليسوا متعاونين في الخطايا والجرم، وليس المطلوب إصدار أحكام الإعدام في جميع الحالات، بل هناك العشرات من درجات العقاب من أدناها، بالسجن فترات معينة قصيرة وطويلة. فالمطلوب ليس معاقبة الجميع، بل المطلوب هو المساءلة أولاً ومن ثم إجراء محاكمات لمن يستحق أية درجة للعقاب، كل ذلك حسب القانون. والغرض هو تحرير كل فرد من الشعور بالغبن والحيف كذلك تحرير الآخرين من المطاردة والاتهام. فهناك عشرات الآلاف من الدعاوى الشخصية والقضايا، بعضها كبيرة، يجب البت فيها. أما إهمال دعاوى وشكاوى بعض المواطنين دون غيرهم فيخلق حالة من اللامساواة واللاتكافؤ مما يخل بمسار المصالحة المطلوبة.

أنا مع التصالح العام والعفو العام لكن بعد المساءلة الكاملة وتلبية شكاوى جميع المواطنين، لأنه لايحق لي ولا لغيري القفز على الشكاوى والحقوق الشخصية لأي فرد ولايمكن ان انوب عنه –مثلما لايحق لغيري– التفريط بهذه الحقوق أو اهمال شكوى أية عائلة مظلومة.

ينبغي أن نسمع الجميع ونستمع الجميع ... فإن مسؤولية المصالحة جسيمة جدا، تتطلب التحمل والصبر والحكمة وإنصاف كل فرد في هذا البلد، سواء بمفرده أو ضمن الجماعة التي حلت بها المصائب معاً.

لذلك، كما قلت في قسم سابق من الحديث، فإن سياسة (عفا الله عما سلف) فاشلة وعاجزة عن تحقيق الوحدة الوطنية والتضامن الاجتماعي الذي يجب ان يبنى على أساس رفع الغبن والحيف عن الجميع.

خطورة السماح للانتقامات الفردية والجماعية:

وثبت ان المشكلات الاجتماعية والحقوقية والنفسية الناجمة عن عمليات البطش والقمع والتصفية الجسدية والعنف القاسي في ظل النظام السابق، ستبقى جذورها طالما بقيت دون مساءلة وتحقيق وحسم قضائي، مما قد يثير نزعة الانتقام الشخصي لدى البعض، اذ قد يلجأون إلى ((تحقيق العدالة!)) بأنفسهم. وأظن ان المجتمع الكردستاني منذ انتفاضة ١٩٩١ شهد حالات خطرة منفلتة كهذه نجمت عنها آثار مأساوية أخرى. كذلك المجتمع العراقي في بغداد والوسط والجنوب قد شاهد حالات كثيرة من الثأر الفردي لأن المساءلة تأخرت والمحاكمات لم تأت أصلاً في آلاف الحالات.

يطالب البعض بالعفو الشامل دون تمحيص ومساءلة.

فالعفو بحد ذاته أجراء أنساني سليم، وهو الذي يمهد للتسامح والمصالحة.

أما العفو بدون مساءلة ومحاكمة من لايزال متهماً وقد اقام افراد وجماعات دعاوى قانونية بحقهم، فيضر أكثر مما ينفع، كما قلنا.

التجربة الناقصة والطارئة للعفو في كردستان:

لنا تجربة في الإقليم ... اذ بعد انتفاضة آذار ١٩٩١ أصدرت قيادة الجبهة الكردستانية، المؤسسات السياسية الاساسية التي قادت الانتفاضة، اصدرت قراراً بعفو عام شامل عن المتعاونين مع النظام السابق. كان بينهم أناس ابرياء انخرطوا في هذا التعاون تحت الضغوط أو طلباً للرزق، وهم اكثرية المتعاونين، وقد ساهموا في الانتفاضة.

فالجانب الأيجابي في هذا العفو هو أنه حال دون انتقامات فردية أو جماعية وربما حرب اهلية، في وقت كان النظام السابق باقياً مما كان يؤثر سلبياً على نتائج الانتفاضة. أي انه كان قراراً مطلوباً في حالة محدودة لفترة معينة.

أما الجانب السلبي للعفو فهو كالآتي:

فقد كان بين المتعاونين متهمون كبار بارتكاب جرائم بشعة بحق أبناء الشعب وقضيته. ولما كان العفو شاملاً فقد استفاد المجرمون أيضاً، بل اسرعوا في استغلال ذلك، وتسللوا إلى الأحزاب الكردية والمؤسسة السياسية الجديدة، وكونوا علاقات بسرعة، فقد تعلموا الكثير في سنوات عملهم الى جانب أجهزة حزب البعث ونظامه. فكانوا لبقين ومتمكنين واثرياء أستغلوا النفوذ العشائري والقرابة وما الى ذلك!

ثم تبين ان الكثير من الفئة الأخيرة كان ينبغي تقديمهم الى محاكمات عادلة، لكن ذلك لم يحصل. وظل المواطنون الضحايا يشتكون من ((الدور الجديد)) لهؤلاء المجرمين خاصة بعد ان نجح بعضهم في تقديم ((الولاء)) المغري لهذا الحزب وذاك. بل ان وجودهم في الحزبين الكبيرين كان من أسباب التوتر الداخلي بينهما واندلاع الاقتتال سنة ١٩٩٤.

وثبت، بعد التحقيق والدراسة لملفات هؤلاء ان المئات من رؤوساء المفارز ومرتزقة النظام السابق والمتعاونين معه متورطون في الجرائم الشنيعة الكبرى بحق الشعب الكردي نفسه، اذ اشتركوا في عمليات الأنفال؛ وقد وجهت المحكمة الجنائية العليا دعوات أستدعاء قضائية لحضور هؤلاء المتهمين امامها.

ان الجماهير الشعبية في الإقليم متذمرة لعدم تقديمهم الى المحاكمة، ولازالت تنتظر بإلحاح. ويجب على مؤسسات الاقليم الأسراع في تحقيق ذلك، وإلاّ فان الجرح الأليم لن يندمل...

مراجعة البعثيين لأنفسهم:

أسيء فهم بعض أقوالي وأطروحاتي حول التصالح مع البعثيين. فقد قلت (في مؤتمر المصالحة في أربيل) ان ذلك يتيسر بعد ان يراجع البعثيون أنفسهم مراجعة شاملة ويكتشفوا اخطاءهم ويعتذروا للشعب وللضحايا وذويهم. أنهم حتى الآن يتهربون من ذلك، في حين كان عليهم أجراءه في وقت مبكر بعد سقوط النظام السابق مباشرة. فلابد ان أخطاء كبيرة كانت وراء سقوطه؛ ان البعثيين لا يريدون ان يدركوا هذه الحقيقة ولايمكن الاكتفاء بتفسير سقوط النظام أو تبريره ((بالاحتلال)). فقد كان الحضور الأمريكي وتدخل المجتمع الدولي سبباً مباشراً، الا ان النظام نفسه وحزب البعث كان يعاني من اخطاء فظيعة وخللاً داخلياً. هذا ما يرفض معظم البعثيين رؤيته حتى الآن. وقد كتبت عن ذلك مطولاً في صحف أخرى.

فهذا ليس شرطاً فحسب، بل واجباً عليهم قبل كل شيء. عليهم مصارحة الشعب بما جرى. فالمراجعة الذاتية، والمساءلة، وجهان اساسيان لأية مصالحة جدية.

أنا مع التصالح مع الجميع دون استثناء، على ان يسبق ذلك أعتذار منهم وتتم إجراءات المساءلة للمتهمين والمدعى عليهم من قبل الضحايا وذويهم والمجتمع.

رفض مطلق من الطرفين!

أما الحالة الآن فهي أننا أمام منطقين للرفض: منطق البعثيين الذين يرفضون مطلقاً كل مايتعلق بالتحولات والتغيير بعد سقوط النظام.

ومنطق المعسكر المضاد، أي: الذين يرفضون مطلقاً كل ما يتعلق باسم البعث والبعثيين.

وهي المراجعة الذاتية والنقد وتصحيح الأمور من قبل البعثيين من جهة، وإتمام أجراءات المساءلة والمحاكمة من جهة أخرى.

فيدراليات في شروط مخيبة.. وهرب من المشكلات الوطنية الكبرى

وليد الحيدري

٢-١

بعد ظهور مقالتي عن فيدرالية البصرة اتصل بي بعض الاصدقاء مشيرين الى انني قد أجد نفسي في صف فيدرالية الجنوب من دون علمي. أحدهم سألني سؤالا شاكا: « أما كنت تعلم بوجود مشروعين للفيدرالية فلماذا أمسكت بخناق فيدرالية وائل عبد اللطيف وحدها؟».

أدرك ما تفعله الحالة العراقية من دوار: تؤشر الى الشرق فيدعوك أحدهم: والغرب؟ تقول رأيا في البصرة فيشيرون عليك أن تتناول العمارة أو كركوك. الحالة العراقية المضطربة المنقسمة تنداح بالأفكار وتعيد توزيعها توزيعا جديدا، قد تدرجها بدرج غير متوقع ، وقد تعلمها بألوان لا تعود لها .

لقد تناولت فيدرالية البصرة لوجود أفكار محددة عرضها صاحب المشروع في ندوة أدارتها فضائية الحرية. هذا ما قلته من البداية بوضوح. لم يكن الموضوع مناقشة الفيدرالية كفكرة بل كمشروع مطروح على مدينة بناسها ومؤسساتها وشروطها في الوضع العراقي الراهن. كنت أدرك مسبقا أن وجود نص دستوري عن الفيدرالية يبرر مشاريع الفيدرالية وينهي كل نقاش بشأنها، إلا أنني فهمت، عن خطأ أو عن صواب، أن اطلاق مشروع البصرة على الرغم من أنه سليم من ناحية الشكل الدستوري، الا ان الدستور نفسه لم يخرج من «المطهر» بعد، بل يحتاج الى اطلاق التعديلات المتفق عليها والتي لولاها لما واصلت العملية السياسية الحياة، هذا فضلا عن الحاجة الى موافقة رئيس الوزراء، بما يجعل الأمر قابلا للنقاش، قابلا للمداولة في بحر الصمت المخادع القائم على دستورية يقال أنه جرى حسمها نهائيا ، ويجري الآن حلبها وتجسيدها.

لو أن السياسيين الحاليين يحبون المغانم السياسية والمادية فقط لهان الأمر، ففي العراق الكثير من الملهيّات التي تستجيب للغرائز والتي ربما تشبع أصحابها وتجرّهم الى العقلنة السياسية والاقتصادية، لكن المصيبة أنهم فيما عدا حبهم للمغانم ، يحبون التشظي والتآكل والخصام والحفر بالجروف المتآكلة. هذا خطر. هذا يشعر الناس بالقلق وعدم الثقة. فهل ننكفئ على أحزاننا أو نهرب من تقديم شهاداتنا كمواطنين؟ هذا السؤال طرحته على نفسي اليائسة المنسحبة، بيد أن الامر يشبه التحدي والمراهنة. يشبه ما تقوله كلمات هذه القصيدة:(قل كلمتك وامض..زد سعة الأرض!). والحال فيما يتعلّق بمصير وطننا الذي نحب، ثمة دائما أمل في المراجعة وإمعان التفكير، أو في الأقل تأجيل الذهاب الى النار وهي تستعر. إن تجربة الصراع والالم والموت والاصطدام بالواقع التي عشناها قد تعلمنا شيئا جديدا إذا ما زلنا قادرين على التعلم، أو قد ينزل علينا الرحمن رأفته بنا فنرأف بدورنا بهذا البلد المتألم . من يدري ؟ قد يساعدنا الأمل على عدم الجنون. قد يواتينا الحظ .

أعرف ثلاثة مشاريع للفيدرالية، ولأني أبديت رأيي بفيدرالية الكرد في مقال سابق،ووجدتهامبررةومعقولةبسبب ما هم عليه الكرد من مميزات قومية، وشروط بيئية وثقافية، وأخرى سياسية. ولأني صفيت حسابي مع فيدرالية البصرة التي اطلقها القاضي وائل عبد اللطيف في مقال آخر، لم يتبق غير فيدرالية الجنوب التي كنا نسمع عنها بين الحين والحين والتي يبدو انها هي الأخرى تبرر نفسها بالدستور وبعض العموميات التي تكاد لا تتماسك. في ظروف العراق تختلط الشائعات والحقائق على نحو لا نسمع ما نسمع ، ولا نصدق ما يصدق. كانت فيدرالية الجنوب شيء بين الشائعة والتلاوات الدستورية التي نسمعها بين الحين والحين في حواريات الفضائيات. كانت تصريحا يتوقف ولا ينمو أو ينعطف. هناك التباساتها اولا، فقد فهمنا أن فيدرالية الجنوب إذا لم تشتمل على البصرة بالفعل فهي تضمها بالقوة. ومن حيث ترابط الدلالات اللغوية– في الأقل– لا فروق كبيرة بين الجنوب الذي يضم البصرة وبين البصرة التي تضم الجنوب. البصرة هناك في اقصى الجنوب، وبهذا المعنى هي هناك دائما في كل تفكير يؤشر الى تلك الجهة. والحال لا فرق كبير، إذا ما انطلقت الفيدرالية من البصرة او العمارة، وإذا ما اتفقت البصرة والعمارة والناصرية، الى جانب حصول اتفاق بين النجف وكربلاء والحلة على تشكيل أقاليمها. هذا هو الدستور الذي ينتظر جمع التواقيع وتقوية الرصيد الديموغرافي لإصحاب الطلبات. هذه هي الفيدرالية العراقية كما هي في الدستور. وتلك هي لوحة كلامية تحيل الى الدستور ولا تحيل الى رقم أو حقيقة محددة. أما من حيث صورة الفناء الداخلي لهذه الاقاليم فلا توجد فروق في الهوية الاجتماعية والثقافية التي تجعل شخصا من أهل البصرة لا يفهم لهجة اهل الناصرية. لكن ثمة فروقا حسابية مؤكدة يمكن أن نبني عليها روايات مأساوية وليس فيدراليات: زيادة الفقر هنا ، انحطاط اشد في شبكة الماء الصافي هناك ، وجود عناصر مخربة اكثر أو أقل في ذلك الركن ، زيادة نسبة مرضى السرطان في تلك المدينة، مع زيادة امراض السكري وتصلب الشرايين والجنوب والوسط لا يعارض مبدأ الفيدرالية كلها، بل يقدم عليها– الآن – إستراتيجية تأخذ بالحسبان الانتهاء من هدف ذي صيغة داينميكية يخص البناء الاجتماعي كله، هدف يرسم معالم الاهداف الاخرى ويضعها في سلم من الاولويات. أصوغ هذا الهدف على هذا النحو: علينا بناء الدولة العراقية المستقلة والديمقراطية أولا. هل هذه فكرة سيئة ؟ إنني لا اقول غير البديهيات. منذ متى بات طرح البديهيات مكلفاً؟ لو أن فرسان الفيدرالية أمعنوا النظر جيدا، لو جربوا قمع أطماعهم في التحكم والسيطرة، لاكتشفوا فكرتين مثمرتين، الاولى متفرعة من البداهات نفسها: وهي ان الفيدرالية تصدر بالضرورة من إنشاءات الدولة نفسها، من نموها، واضطراراتها، واحتياجاتها واحتياجات المجتمع بمجموعه. المطلوب إذن ان تنمو هذه الدولة بدلا من أن تحبو، أن تنشأ وتستجيب عضويا وليس ميكانيكيا، وأن تتعرف على حقلها، واحتياجاتها، واضطراراتها، مقابل يقظة المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية على نفسها ومتطلبات نموها الافقي والعمودي. هل يجب الاعتماد على تصيرات موضوعية أم نكتفي بخطب الدستوريين الفيدراليين وتوضيحاتهم ودستورهم الذي لا يزال البارود يغطيه؟ لنفتح صفاً لمحو الامية فيما يتعلق بالدولة، لنذكّر بأننا نتحدث عن دولتهم، دولتنا، وليس الحكومة المركزية. الدولة الوطنية صاحبة العلم المرفرف والقوانين والمستشفيات والمدارس والجامعات والطرق والجسور والمعرفة. إنها ليست دولة صدام ولا عبد الكريم قاسم ولا الملك ولا أحد من القادة المحبوبين أوالمكروهين، بل الدولة التي بنتها عبقريات ومجهودات العمال والفلاحين والمهندسين والأطباء والتربويين والمعلمين والفنانين والكتاب والصحفيين والساسة الشرفاء وقادة الفكر والعمل الاجتماعي ، دولة المحظوظين والفقراء ، النساء والرجال والأولاد الصغار قراء الاناشيد المدرسية ، دولة التجربة ، بأخطائها ، بمعاكسات الحظ ، بالخطأ والصواب، بالصبر والالهام.

والآن إذا ما خفت صلابة أصحاب المشاريع بسبب كلماتي أو بسبب رحمة نزلت على قلوبهم، وإذا ما انتابهم الشك، شاعرين أن الوقت فات على التراجع، فأنصحهم بالفكرة الثانية التي يعرفونها، وهي تجربة دواعهم النيابي المجرب، دواء الكتل المتنافسة والتي تتعب من كثر التنافس فتغلق ما تحت أيديها بالتأجيل. كم مرة أجلوا اتخاذ القرارات؟ أجلوا هذه كذلك من أجل اعادة الدراسة والفهم في الاقل .. ولنر!

أنا لا اقول أن تتقوى الدولة على الأكراد، ولا أن تتقوى الدولة على البصرة او على الجنوب. من يسيء الفهم في هذه المسألة متقصد. من لا يجيد اعادة بناء الدولة العراقية المحطومة، وغير قادر على الاخلاص لها ووضعها في خدمة الناس، لن يبني فيدرالية منتجة بل هو ينشئ مشروعا تجارياً ليس الا.

لماذا يفهم البعض أن قوة الدولة تقف ضد الفيدرالية؟ الجواب : سوء النية! جواب آخر : شانتاج التجارة السياسية! والآن دعوني اؤكد الأفكار السابقة نفسها بطريقة اكثر تركيبا : أرى أن الانزلاق الى أي تنظيم فيدرالي يجب ان يبدأ من دولة قوية . اعطوني مثالا واحدا لفيدرالية نشأت من دولة ضعيفة؟ بل دعوني اسألكم: قدموا مثالا واحدا عن دولة اسسست فيدرالية لمجرد اسباب اقتصادية وتنموية من دون ملابسات تاريخية وجمعية وثقافية – ملابسات تقترب من حيث المضمون من الوضع الكردي المعروف الذي سلمنا بحججه. وما هي الدولة القوية؟ انها الدولة الديمقراطية الحديثة التي لا يركبها النظام السياسي فتتوحد واياه دولة القانون والمؤسسات والدستور . الدولة التي تجدد نفسها وتبني القاعدة القانونية والمؤسساتية لكل تطور لاحق ، الدولة التي تفكر وتعمل مستقلة عن النظام السياسي .

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com